وزارة الماليـــة
Ministry of Finance

الأداء المالي

نشرة شهرية تصدر عن وزارة المالية

حتى نهاية فبراير 2022م		حتى نهاية فبراير 2023م
1,019	متوسط الإنتاج (ألف برميل يوميا)	1,064
81	متوسط سعر برميل النفط (دولار أمريكي)	86
1,094	صافي إيرادات النفط (مليون ر.ع)	1,153

الأداء المالي حتى نهاية فبراير

مليون ريال عماني

وجهت الإيرادات المالية الإضافية (الفائض المالي) لسداد جزء من القروض الحكومية

حتى نهاية مارس 2023م

1.1 مليار ريال عماني
إجمالي القروض المسددة

16.6 مليار ريال عماني
إجمالي الدين العام

الأداء المالـــي
حتى نهايـة فبراير 2023م

الإيــرادات

شهدت الإيرادات العامة للدولة ارتفاعاً بنسبة (12%) حتى نهاية فبراير2023م مسجلة نحو (2,148) مليون ريـال عمانـي، مقارنـة بتسـجيل (1,918) مليون ريال عماني بـذات الفترة من عام 2022م. **ويعزى ذلك بشـكل رئيس إلى ارتفاع إيرادات النفط والغاز التي شكلت نحو (78%) من الإيرادات العامة وارتفاع الإيرادات الجارية بنسبة (51%).**

مليون ريال عماني

البيــان (حتى نهاية فبراير)	2022	2023	نسبة التغير
صافي إيرادات النفط	1,094	1,153	%5
إيرادات الغاز	509	521	%2
الإيرادات الجارية	311	471	%51
الإيرادات والاستردادات الرأسمالية	4	3	%25
إجمالي الإيرادات	1,918	2,148	%12

وفيما يلي أهم بنود الإيرادات:

- **صافـي الإيرادات النفطية:** ارتفع صافي إيرادات النفط حتى نهاية فبراير2023م بنسـبة (5%) مسـجلاً نحو (1,153) مليـون ريال عمانـي مقارنة بتحصيل (1,094) مليون ريال عماني حتـى نهاية فبراير2022م. ويأتي هذا الارتفاع مدفوعاً بارتفاع متوسط سعر النفط المحقق ليصل إلى (86) دولار أمريكي للبرميل، بالإضافة إلى ارتفاع متوسط الإنتاج إلى نحو (1,064) ألف برميل يومياً. كما ارتفعت إيرادات الغاز بنسبة (2%) مسجلة نحو (521) مليون ريال عماني مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2022م.

- **الإيـرادات الجاريـة:** ارتفعـت الإيرادات الجاريـة المحصلة حتى نهايـة فبراير2023م بنحـو (160) مليون ريال عماني، حيث بلغت نحو (471) مليون ريال عماني مقارنة بتحصيل (311) مليون ريال عماني في الفترة ذاتها من عام 2022م.

الأداء المالـــي
حتى نهايـة فبراير 2023م

الإنفـاق

بلغ الإنفاق العام حتى نهاية فبراير2023م نحو (1,776) مليون ريال عماني، مرتفعاً بمقدار (68) مليون ريال عماني أي بنسـبة (4%) عـن الإنفـاق الفعلي للفترة ذاتها مـن عام 2022م؛ ويعزى هذا الارتفاع إلى ارتفـاع المصروفات الجارية ومصروفات بند مسـاهمات ونفقات أخرى بمبلغ (108) مليون ريال عماني في حين إنخفضت مصروفات شـراء ونقل الغاز بنحـو (132) مليـون ريال عماني بسـبب نقل المصروفات إلى شـركة الغـاز المتكاملة خلال العـام 2023م.**وفيما يلي أبرز أوجه الإنفاق:**

- **المصروفـات الإنمائيـة:** بلغت المصروفات الإنمائية للوزارات والوحدات المدنية نحو (50) مليون ريال عُماني، بنسـبة صرف بلغت (6%) من إجمالي السيولة الإنمائية المخصصة لعام 2023م والبالغة (900) مليون ريال عماني.
- **المصروفـات الجاريـة:** بلغـت المصروفات الجارية للـوزارات المدنية نحو (643) مليون ريال عمانـي مرتفعةً بنحو (32) مليون ريال عُماني مقارنة بنحو (611) مليون ريال عماني في فبراير2022م.
- **المسـاهمات والنفقـات الأخرى:** بلغت جملة المسـاهمات والنفقات الأخرى نحو (133) مليـون ريال عماني، مرتفعة بنسـبة (133.3%)، مقارنـة بتسـجيل (57) مليـون ريـال عماني بـذات الفترة من عـام 2022م. وقد بلغ دعـم المنتجات النفطيـة ودعـم قطاع المياه حتى نهاية فبراير2023م نحو (47) مليون ريال عماني و (17) مليون ريال عماني على التوالي. كما بلغ التحويل لبند مخصص سداد الديون نحو (66) مليون ريال عماني.

الفائض/العجز

سـجلت الميزانية العامة للدولة بنهاية فبراير2023م فائض مالي بلغ نحو (372) مليون ريال عماني مقارنة بتسـجيل فائض بلغ (210) مليون ريال عماني في ذات الفترة من عام 2022م.

تمكنـت الحكومـة بنهاية الربع الأول من عام 2023م من سـداد جزء مـن القروض الحكومية تقدر بنحـو (1.1) مليـار ريـال عمانـي لينخفض بذلك حجـم الدين العام إلـى نحو (16.6) مليار ريـال عُماني ، مقارنة بـ (17.7) مليار ريال عماني مسجلة في نهاية عام 2022م.

الأداء الاقتصـادي
العالمـــي والمحلـــي

الاقتصاد العالمي

تشير توقعات وكالة فيتش في تقريرها "آفاق الاقتصاد العالمي" الصادر في مارس 2023م إلى تحسن نمو الاقتصاد العالمي منذ شـهر ديسـمبر الماضـي، وذلك على إثر رفـع الصين القيود التـي فرضتها لاحتواء جائحـة كوفيد-19، والتحسـن الملموس الذي شـهدتها أزمـة الغاز الطبيعي في الاتحاد الأوروبـي، بالإضافة إلى المرونة المفاجئة في طلب المسـتهلكين في الولايات المتحدة الأمريكيـة. إذ تتوقـع وكالـة فيتش أن ينمو الاقتصاد العالمي بنحو (2.0%) في عام 2023م مقارنة بنحو (1.4%) المتوقع في تقريرها الصادر في شهر ديسمبر 2022م. كما عدلت الوكالة توقعاتها لنمو اقتصاد الولايات المتحدة وأوروبا من (0.2%) و (0.2%) إلى (0.8%) و (1.0%)، على التوالي. وعدلت الوكالة أيضاً توقعاتها بشأن نمو اقتصاد الصين من (4.1%) إلى (5.2%).

أسواق النفـط العالميـــة

رفعت مجموعة جولدمان سـاكس توقعاتها حول أسـعار العقود الآجلة لخام برنت في تقرير صدر عنها خلال الشـهر الجاري بعد إعلان منظمة أوبك بلس عن خفض طوعي للإنتاج النفطي بأكثر من مليون برميل يوميًا. وبحسـب جولدمان سـاكس، من المتوقع أن يبلغ سعر خام برنت نحو (95) دولار أمريكي للبرميل بنهاية عام 2023م، و (100) دولار أمريكي للبرميل بنهاية عام 2024م.

الاقتصاد المحلي

أصدرت وكالة سـتاندرد آند بورز الشـهر الماضي تقرير تصنيفها الائتماني عن سـلطنة عُمان الذي عدلت فيه نظرتها المستقبلية من مسـتقرة إلى إيجابية وثبتت مسـتوى التصنيف عند **"BB"**. وقالت الوكالة بأن تعديل نظرتها المسـتقبلية جاء على إثر ما تقوم به الحكومـة مـن مبـادرات وإجراءات تطويرية في الجوانـب المالية والاقتصادية، الأمر الذي من شـأنه أن يعزز متانـة الاقتصاد المحلي. وتتوقع الوكالة نمو الناتج المحلي الإجمالي (بالأسـعار الثابتة) بمعدل متوسـط يبلغ نحو (2.5%) خلال الفترة (2023-2026). كما تتوقع أن يبلغ متوسط نمو القطاع غير النفطي نحو (3.5%) خلال الفترة (2025-2026).

من التوازن المالي
إلى الاستدامة المالية

إن التجـاوب الـذي أبديتموه ، مـع ما تم اتخاذه من إجراءات حكومية في ظل الظـروف المالية والاقتصادية التي تمـر بهـا السـلطنة لترشـيد الإنفـاق وتقليل العجـز المالـي والمديونية العامـة للدولـة، كان وما زال محـل تقدير منا، مؤكدين على أن الغاية من هذه الاجراءات وما ترتبط به من خطط وطنية إنما هي لتحقيق الاسـتدامة المالية للدولة والتهيئة لتنفيذ العديد من الخطط التنموية والمشاريع الاستراتيجية في كافة ربوع السلطنة.

وبالرغـم مـن التحديـات التي تواجه اقتصادنا إلا أننا على يقين بأن خطة التـوازن المالي والإجراءات المرتبطة بها، والتي تم اعتمادها من قبل الحكومة مؤخرا سـتكون بلا شـك كافية للوصول باقتصادنا الوطني إلى بر الأمان، وسوف يشهد الاقتصاد خلال الأعوام الخمسة القادمة معدلات نمو تلبي تطلعاتكم جميعا أبناء الوطن العزيز.

هيثم بن طارق
سُلـطان عُـمان

لمـاذا التــوازن الـمـالـي؟

أدت **أزمة الطاقة العالمية** منذ 2014م وحتى 2020م إلى انخفاض أسـعار النفط العالمية مما أثر بشـكل مباشـر على اقتصاد سلطنة عمان؛ وانعكست تأثيرات ذلك في انخفاض الإيرادات العامة للدولة وارتفاع العجز المالي السنوي وتراكم المديونية العامة للدولـة وارتفـاع كلفـة خدمة الدين العام. **وزادت آثار تداعيـات جائحة كوفيد -19** الأمر صعوبة على الاقتصـاد المحلي؛ أثرت كل هذه المتغيرات على تراجع التصنيف الائتماني و تدني المركز المالي لسلطنة عمان.

مــؤ ســسة التـصنيــف	2014م	2015م	2016م	2017م	2018م	2019م	2020م	2021م	2022م
مـوديــيـز	A1	A1	BAA1	BAA2	BAA3	BA1	BA3	BA3	BA3
ستـانـدرد آنـدر بـورز	A	BBB+	BBB-	BB	BB	BB	BB-	B+	BB-
فــيتــش	—	—	—	BBB-	BB+	BB+	BB-	BB-	BB

الـبداية الفـعليـة

أطلق البرنامج الوطني للتوازن المالي في 22 أكتوبر 2020م خطة التوازن المالي متوسطة المدى (2020-2024) التي تهدف إلـى إرسـاء قواعد الاسـتدامة المالية وتحقيـق التوازن المالي بين الإيـرادات والنفقـات العامة، وخفض الدين العـام ورفع كفاءة الإنفاق وتنويع مصادر الدخل وتقليل العجز المالي.

محـــاور الخطـة

دعم
النمو الاقتصادي

تنويع
وتنشيط مصادر الإيرادات الحكومية

ترشيد
ورفع كفاءة الإنفاق الحكومي

رفع
كفاءة إدارة المالية العامة

تعزيز
منظومة الحماية الاجتماعية

أبـرز النتائـج الأوليـة خلال الـثلاث سـنوات الأولى من بـدء تطبيق الخطـة المالية متوسـطة المدى (2024-2020):

- **انخفـاض** نقطـة التعادل لسـعر النفـط إلى (68) دولار أمريكي للبرميـل خلال الفترة (2021-2025) مقارنـة بـ (80) دولار أمريكـي خلال السـنوات الماضية (2016-2020)
- **خفـض** إجمالي الدين العـام من الناتج المحلي الإجمالـي مـن (69.7%) فـي 2021م إلـى (46.5%) في 2022م
- **تصميـم** منظومة للحمايـة الاجتماعية وإعادة هيكلة صناديق التقاعد
- **إنشاء** شركة تنمية طاقة عُمان
- **إعداد** دليل لتسعير الخدمات الحكومية
- **إنشاء** شركة الغاز المتكاملة.
- **ارتفـاع** الإيرادات غيـر النفطية من (1,640) مليون ريال عُماني في عام 2021م إلى (2,120) مليون ريال عُماني في عام 2022م
- **تحسن** التصنيف الائتماني للسلطنة
- **إنشـاء** جهـاز الاسـتثمار العمانـي لتحسـين أداء الاستثمارات الحكومية
- **إنشاء** السجل الوطني للأصول الحكومية
- **إنشـاء** منظومـة إجادة لتطويـر الأداء الفردي والمؤسسي.

من التوازن المالي
إلى الاستدامة المالية

دُشن البرنامج الوطني للاستدامة المالية وتطوير القطاع المالي من أجل استكمال مبادرات تحقيق التوازن المالي، والسعي إلى تطوير القطاع المالي والمصرفي عبر استحداث مبادرات ومشاريع تضمن تحقيق المستهدفات الاقتصادية لرؤية عُمان 2040.

الأهداف

01

استمرار تحسين وضع المالية العامة واستكمال المبادرات المتعلقة بها واستدامة أثرها

02

تعزيز جاهزية منظومة القطاع المالي

03

رفع معدل التنافسية والمشاركة للقطاع المالي الخاص